

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: مالية ونقود



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:

عنوان الموضوع:

أثر الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل في الجزائر

الفترة 2001-2014

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية

تحت إشراف الأستاذ:

- بوخرص عبد الحفيظ

من إعداد الطالبتين :

- سيواني آمنة

- - محمدي منى

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
لقليطي لخضر	جامعة المسيلة	رئيسا
بوخرص عبد الحفيظ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بن محاد سمير	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017



كلمة شكر

قال تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم"
أول حمد نحمده الذي تم بحمده الصالحات
وأعظم شكر الذي سجدت له الكائنات
الذي لولاه ما كانت الموجودات
المعينة على المصيبات والملين لكل العقبات

نحمده سبحانه على حسن توفيقه لإتمام هذا العمل راجين أن نجعله في ميزان الحسنات، وما
التوفيق إلا بالله.

ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء ومرسلين صاحب الخلق العظيم محمد صلى الله عليه وسلم، الذي
أدى الأمانة وبلغ الرسالة ونحن على ذلك من الشاهدين.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر وأخلصها إلى الذي نحن له كل الجميل:

الأستاذ المشرف "بوحسن عهد الحفاظ" الذي ساعدنا كثيرا ولم يبخل علينا بالتوجيه والنصائح
القيمة ومعاملته الصادقة الجادة.

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة حتى تم
إخراج هذه المذكرة إلى عالم النور.



إلى من أوصى بها الله ورسوله إلى أئمة وأقرب الناس من كان سببا في وجودي وسرا في

نجاحي إلى أمي الغالية وأبي العزيز

إلى أختوتي وكل أفراد أسرتي

وإلى زميلتي ورفيقة دربي أم

إلى صاحب الفضل علي الأستاذ القدير بوحسن عبد الحفيظ الذي علمني بالنصيحة والتوجيه والإرشاد،

وإلى كل أستاذة القسم إلى كل هؤلاء أهدبهم هذا العمل المتواضع

سائلة الله العلي القدير أن ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه.

من

الرقم	المحتوى
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة والإصلاح الاقتصادي
2	تمهيد
2	المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة
2	المطلب الأول: تعريف وأنواع البطالة
7	المطلب الثاني: آثار ظاهرة البطالة وعلاجها
11	المبحث الثاني: الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي
11	المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي، خصائصه وأهدافه
13	المطلب الثاني: محتوى برامج الإصلاح الاقتصادي
21	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: التشغيل في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية (2001-2014)
22	المبحث الأول: وضعية البطالة قبل بدأ الإصلاحات الاقتصادية
22	المطلب الأول: وضعية البطالة في الجزائر
27	المطلب الثاني: أسباب تبني الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر
30	المبحث الثاني: البطالة في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية
30	المطلب الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي
36	المطلب الثاني: برامج التكيف الهيكلي
38	المبحث الثالث: وضعية البطالة في ظل البرامج التنموية (2001-2014)
38	المطلب الأول: أثر البرامج التنموية على البطالة
40	المطلب الثاني: سياسة التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر
48	خلاصة الفصل
49	الخاتمة العامة

المقدمة العامة:

إن غالبية الدول النامية تعاني من ظروف اقتصادية غير مواتية، تجعل عملية التكيف مع الواقع الاقتصادي العالمي الجديد أمرا بغاية الصعوبة ويحتاج جملة من التعديلات والتصحيحات المهمة في اقتصاديات هذه الدول. وانطلاقا مما سبق، أصبحت الحاجة ملحة إلى إجراء تصحيح للإخلالات ومعالجة للأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية، ولتحقيق هذا الغرض بدأت هذه الدول تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) للحصول على القروض والتسهيلات لمواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية.

عرفت الجزائر أوضاع اقتصادية صعبة بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 تجلت في تدني معدل النمو الاقتصادي، ارتفاع معدل التضخم، الزيادة في عجز الموازنة العامة للدولة، تفاقم عجز ميزان المدفوعات حيث نتج عنه ارتفاع في حجم المديونية، مما أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى الدول الدائنة من أجل إعادة جدولة ديونها واسترداد الثقة الائتمانية، لكن الدائنين اشترطوا عليها مسبقا ضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وقد توصلت الجزائر إلى اتفاق مع هاتين المؤسستين وكان مضمون هذا الاتفاق ينص على حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، تتكون أساسا من برنامج الاستقرار الاقتصادي متبوع ببرنامج التكيف الهيكلي، وقد باشرت الجزائر فعلا في تطبيق هذه البرامج من سنة 1990 إلى غاية سنة 1998، بحيث نتج عن تطبيق هذه البرامج تحقيق تحسن على مستوى الجانب الاقتصادي على عكس الجانب الاجتماعي الذي عرف تدهورا كبيرا، إذ تميز بارتفاع معدلات البطالة مما أدى إلى ارتفاع معدل الفقر وارتفاع معدل التشغيل غير الرسمي، ومن أجل التخفيف من التكلفة الاجتماعية الموازية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية، قامت السلطات المعنية بمجموعة من التدابير في إطار سياسة التشغيل وكانت هذه التدابير تتمثل في إنشاء أجهزة وبرامج تتماشى مع

هذه التغييرات الاقتصادية كي تعمل على التخفيض من حدة البطالة، تنظيم سوق العمل وإحداث فرص عمل جديدة.

أولاً: إشكالية البحث

من خلال ماسبق يمكن أن نطرح إشكالية موضوعنا في السؤال التالي:

ما مدى ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في التخفيف من حدة البطالة؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف فسرت أهم النظريات الاقتصادية مشكلة البطالة؟
- كيف خفضت من حدة وآثار البطالة في ظل الإصلاحات المنتهجة؟

ثانياً: أهمية البحث

مرحلة الشباب هي أهم مرحلة في حياة الفرد والمجتمع لأن الشخص يمتلك فيها القوة والحيوية والنشاط ما يجعله أكثر إفادة له ولمجتمعه إن استغلت قدراته، فالبطالة تمثل جزء غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع إذا أهدرت قدرات الأفراد، فتؤثر هذه الظاهرة على الحياة في شتى مجالاتها، لذلك ينبغي استغلال هذه الطاقات والإمكانيات المتاحة أحسن استغلال وبشكل أمثل بغية بلوغ مستويات الرقي والتقدم من خلال إجراء بعض الإصلاحات في مواطن الخلل.

ثالثاً: فرضيات الدراسة

يستند هذا البحث على الفرضيات التالية:

- تعتبر الإصلاحات الاقتصادية ضرورة ملحة فرضتها الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها الجزائر.
- تعتبر الإصلاحات ضرورة ملحة للتخفيف من البطالة.

رابعاً: أهداف البحث

- الهدف من هذا البحث تسليط الضوء على مجموعة من العناصر أهمها:
- تشخيص وضعية البطالة والتشغيل في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية.
 - دراسة معرفة أسباب البطالة في الجزائر.
 - معرفة تأثير الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل.

خامساً: أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة بالإلمام ببرامج الإصلاح الاقتصادي.
- أهمية البطالة وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي.

سادساً: حدود الدراسة

الحدود المكانية لهذه الدراسة تنحصر في الحدود الجغرافية للجزائر أما الزمانية فهي الفترة (2001-2014).

سابعاً: الدراسات السابقة

- كمال بوصافي أطروحة دكتوراه بعنوان: حدود البطالة الظرفية والبطالة البنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية تميز هذا البحث بمعالجة إشكالية العلاقة الموجبة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغير في معدل البطالة، وتناول الموضوع دراسة قياسية للبطالة خلال المرحلة الانتقالية 1990-2002 في محاولة معرفة هل العلاقة الموجبة بين التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغير في معدل البطالة خلال في فترة الإصلاحات وبداية سياسة الإنعاش الاقتصادي (1990-2002).
- أحمد شفرين أطروحة دكتوراه بعنوان: الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على البطالة والتشغيل "حالة الجزائر" حيث تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى التدقيق في العديد من المفاهيم

كالإصلاحات واقتصاد السوق لمعرفة المراد منها، واكتشاف ما تخفيه ولذا فإن الإشكال المطروح في الدراسة هو هل أننا بدخولنا الاقتصاد السوق سنقضي على التخلف ونصبح بلدا متطورا؟

ثامنا: منهجية البحث

لتحقيق أهداف هذا البحث اعتمدنا على المناهج التالية:

- استخدام المنهج الوصفي للإصلاح الاقتصادي والإطار النظري للبطالة.

تاسعا: هيكل البحث

بغية الوصول إلى أهداف البحث تم تقسيم البحث إلى فصلين تضمنت مراحل الدراسة

الفصل الأول: جاء بعنوان الإطار النظري للبطالة والإصلاح الاقتصادي حاولنا إعطاء نظرة عامة حول البطالة والإصلاح، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، خصصنا الأول لتوضيح معنى البطالة وكذلك أنواع وآثار ظاهرة البطالة وعلاجها، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه مفهوم الإصلاح الاقتصادي، خصائصه وأهدافه ومحتوى برامج الإصلاح الاقتصادي.

الفصل الثاني: التشغيل في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية (2001-20014) سنستهل هذا الفصل بالحديث عن وضعية البطالة قبل البدء بالإصلاحات الاقتصادية باستعراض وضعية البطالة في الجزائر وأسباب تبني الإصلاحات الاقتصادية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني البطالة في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية من خلال برامج الاستقرار الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي، يليه بعد ذلك وضعية البطالة في ظل البرامج التنموية (2001-2014) وذلك من خلال أثر البرامج التنموية على البطالة وسياسة التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر

الفصل الأول

الإطار النظري للبطالة
والإصلاح الاقتصادي

تمهيد:

لجأت العديد من الدول النامية ومنها الجزائر إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مصممة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد ثمانينات القرن الماضي بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها كعجز ميزان المدفوعات، عجز الموازنة العامة، ارتفاع معدل التضخم، ارتفاع معدلات البطالة التي تشكل تحديا كبيرا للدول نظرا لأثارها السلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

بناء على ما سبق تم تقسم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

✓ الإطار النظري للبطالة

✓ الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة

تكاد تكون البطالة ظاهرة الاقتصادية المشتركة بين مختلف دول العالم رغم اختلاف معدلاتها كما تعتبر البطالة إحدى المؤشرات الهامة على مدى نجاعة السياسة الاقتصادية للدول.

ونحاول في هذا المبحث دراسة مفهوم البطالة، أنواعها وأسبابها.

المطلب الأول: تعريف وأنواع البطالة

أولاً: تعريف البطالة

هنالك عدة تعاريف للبطالة نذكر منها:

تعريف هيئة الأمم المتحدة (ONU): يكون في البطالة، كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم بأي عمل لا مأجور ولا حر، رغم أنه متاح للعمل ويبذل جهد للبحث عنه¹.

أما تعريف منظمة العمل الدولية (OIT): لقد جاء رأي منظمة العمل الدولية بنفس الاتجاه، على الرغم مما أضافته من جديد في هذا المجال، حيث عرفت العاطل على أنه " كل قادر على العمل وراغب فيه، و يبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"، في ضوء هذا التعريف فإن العاطلين يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل، لأن هناك فئات من المتعطلين تستبعد ولا يشملها الإحصاء الرسمي مثل²:

- العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، ولكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل ، ويكون عددهم كبير خاصة في فترات الكساد الدوري.

¹ ONU, Rapport mondial sur le développement humain, De Boeck Université, Bruxelles, 2000, P 277.

² Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal, Guy Caire, Christelle Jannot-Robert, Dictionnaire des questions sociales: L'outil indispensable pour comprendre les enjeux sociaux, Harmattan, Paris, 2005, P 60.

- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.
- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيوا على التقاعد.
- الأشخاص المالكين للثروة والمال، القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.

تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT): تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين ضمن إحدى الفئات التالية¹:

النوع الأول: " بدون عمل أي الذين لا يعملون مقابل أجر " ، إن الهدف من هذا المعيار هو التمييز بين التشغيل والبطالة، فيعتبر الشخص بدون عمل، إذا لم يعمل على الإطلاق خلال فترة الاستبيان ولو ساعة واحدة.

النوع الثاني: " متاح للعمل أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فوراً " ، يعني هذا المعيار أنه إذا ما عرض عمل على فرد، فإنه سيكون مستعدا وقادرا على العمل فوراً خلال فترة البحث، حيث يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرة في فترة لاحقة أي بعد انتهاء الاستبيان، مثل الطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازاة مع دراسته.

النوع الثالث: " يبحث عن عمل أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور " ، ينطبق على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث، مثل : التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات...

أما في الجزائر فيعرف على أنه بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية²:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 16 سنة و 60 سنة؛

¹ سعودي عبد الصمد، تقييم برامج الاستثمارات العمومية انعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001- 2014)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص113.

²ONS, Données statistiques, Activité, emploi et chômage, Algérie, 2008, P7.

- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق؛
 - أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
 - أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.
- ويمكن تبني تعريف البطالة: هي كل شخص قادر وبيحث وراغب في العمل ويقبل به عند الأجر السائد ولا كُن لا يجد العمل.

ثانيا: أنواع البطالة

للبطالة أنواع عديدة نذكر منها:

- 1- **البطالة الاحتكاكية:** تعني وجود الفرد في حالة تعطل، نتيجة للوقت الذي ينقضي عليه بسبب بحثه عن عمل دون أن يجد العمل المناسب له؛ أو حالة عدم عثور صاحب العمل على العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة، البطالة الاحتكاكية بالمفهوم السابق هي بطالة اختيارية لأنها تتم بناء على رغبة بعض الأفراد بهدف التفرغ من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق¹.
- 2- **البطالة الهيكلية:** تعرف على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها، ويقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة².
- 3- **البطالة الدورية:** هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتتنخفض البطالة في حالة الانتعاش

¹ - محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص257.

² - بشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطية منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد الأول، 2004، ص152.

والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية، ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام لهذا تسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة¹.

4- البطالة الإجبارية: هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي على غير إرادته، و هي تحدث عن طريق تسريح العاملين والاستغناء عنهم بشكل قصري، رغم أن العامل يكون راغبا في العمل، وقادرا عليه، وقابلا لمستوى الأجر السائد، كأن يعلن المشروع إفلاسه أو يغلق أحد المصانع أبوابه، ويستغني عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم، والجدير بالذكر أن هذا النوع من البطالة، أخذ بالانتشار في الآونة الأخيرة، بسبب حركات إعادة الهيكلة الناتجة عن إتباع سياسة الخصخصة، وقد تكون البطالة الإجبارية، احتكاكية أو هيكلية أو موسمية².

5- البطالة الاختيارية: تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون فيه في ظل الأجور المتاحة وكذلك بعض المتسولين، وأيضا الأفراد اللذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه من الأجور المرتفعة، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع³.

6- البطالة المقنعة: هذا النوع من البطالة كان متفشيا بين الدول التي كانت تدور في فلك الاقتصاد الاشتراكي، ومازال الأكثر انتشارا في بناء الاقتصاد العربي عامة ، وتشير البطالة المقنعة إلى زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلية للعمل، بحيث لا يتأثر الإنتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد من حجم القوى العاملة، بمعنى أن هذه الفئة من العمال تبدو ظاهريا أنها في حالة عمل ولكنها فعليا لا تقدم أي إضافة للإنتاج، وتتسأ هذه البطالة عادة في القطاع الزراعي بسبب ضغط السكان على الموارد الزراعية ، بحيث يكون هناك فائض متعطل تعطلا مستترا على الأرض الزراعية، كما انتشر طويلا هذا النوع من البطالة في قطاع الخدمات الحكومية في كثير من الدول النامية، بسبب زيادة التوظيف الحكومي،

¹ - حسام داود آخرون، مبادئ الاقتصاد لكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2005، ص257.

² - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت، أكتوبر 1997، ص27.

³ - لموتي محمد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2016،

بتعيين مخرجات التعليم في الوقت الذي كان من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة¹.

7- البطالة السافرة: يعتبر هذا النوع من البطالة مظهر من مظاهر الاختلال في البناء الاقتصادي وهي مؤشر لانخفاض قدرته على استيعاب عنصر العمل، والبطالة السافرة رغم اختلاف مسمياتها، يمكن أن تكون بطالة احتكاكية أو بطالة هيكلية أو بطالة دورية، و مدتها الزمنية، قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة الظروف السائدة في الاقتصاد القومي، وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم و معدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري وعادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية، أما في البلاد النامية، فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاما بسبب غياب أو ضعف برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية².

8- البطالة الموسمية: تحدث البطالة الموسمية عندما يشتد دوران عجلة العمل في فترات ويقل في غيرها، بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية إذ تتطلب هذه الأخيرة في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه، وكذا قطاع الخدمات كخدمات السياحة الصيفية، موسم الحج و قطاع البناء وغيرها و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي الاستغناء عن العاملين بهذه القطاعات³.

المطلب الثاني: آثار ظاهرة البطالة وعلاجها

أولاً- آثار البطالة: تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه البلدان لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، ومنذ سنوات والتحذيرات تخرج من هنا وهناك تدق ناقوس الخطر من العواقب السلبية لهذه المشكلة على الأمن القومي، يمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

1- الآثار الاقتصادية: يمكن حصر هذه الآثار في النقاط التالية:

- إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة للعاطلين عن العمل، وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يخفض

¹ - سعودي عبد الصمد، مرجع سابق، ص 117.

² - مرجع نفسه، ص 118.

³ - مرجع نفسه، ص 118.

- مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي، انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام، ويمتد أثر البطالة بامتداد فترتها والتي تكون في الغالب بطالة هيكلية خاصة في الدول النامية.
- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتتجم عنها، ومنها التأثير على الأجور، ما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض العمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور¹.
- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم، فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصاً.
- تأثير البطالة على حجم الإنتاج، فالناتج الوطني يكون له تأثير واضح على حركة التصدير والاستيراد وما يسبب ذلك من اختلال للميزان التجاري؛ انخفاض الإنتاج يؤدي إلى نقص في الصادرات مما يساهم في تدنى الدخل الوطني وتخفض مستويات المعيشة وتكتمش القوى الشرائية ويقل الاستيراد، وهذا في حد ذاته يصيب الميزان التجاري بحالة عدم التوازن².

2- الآثار الاجتماعية: يمكن ذكر بعض هذه الآثار كما يلي:

- **الهجرة:** إن تجريد الإنسان من حقه في العيش الكريم، يولد لديه شعور بأنه في المكان الخطأ وغريب في وطنه الذي لم يوفيه حقه، ولم يوفي بالعهد والعقد الاجتماعي متمثلاً في عدم تمكنه من حقه في العمل، فتكون الهجرة بمثابة صمام الأمان الذي يمنع الوضع من الانفجار رغم عدم سهولته اجتماعياً ونفسياً³.
- **الفقر:** هو الجوع العام الذي لا يجد معه الفرد إشباعاً لحاجاته الجسمية أو النفسية أو الاجتماعية، وهو حالة من مستوى المعيشة المنخفض الذي إذا طال أمده أثر على صحة الفرد وأخلاقه واحترامه لذاته، كما أنه جريمة لأنه يجرد الإنسان من إنسانيته⁴.

¹ - فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص336.

² - عبد الرحمن يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، ص221.

³ - أحمد حويطي وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص143.

⁴ - مرجع نفسه، ص144.

- **الانتحار:** للبطالة تأثير سلبي على نفسية الفرد من إحباط وعدم الثقة بالنفس وجدوى الحياة، ويزداد هذا الشعور كلما طال أمد البطالة؛ ومما لاشك فيه أن لهذا الشعور تأثير مدمر على البطال قد تصل إلى الانتحار.

3- الآثار السياسية:

نجد للبطالة تأثير على المجتمع من الناحية السياسية، ذلك بظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعيشها المواطنين في هذا المجتمع مما يهدد الأمن السياسي للدولة، فتكون الذريعة لتيارات المعارضة من خلال وجود مشكلة البطالة وارتفاع معدلاتها في المجتمع فتبدأ بتشكيل التنظيمات المناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الأمن السياسي للوطن؛ فأصبح ضمان العيش الكريم ومستوى المعيشة اللائق لأفراد المجتمع ليس مجرد واجب عادي من واجبات الدولة بل أمراً حتمياً لضمان سلامة الدولة وهدفاً رئيسياً لكفالة ولاء المواطنين للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشون في ظلها، فليس هناك أخطر على سلامة أمن الدولة وعلى الاحتفاظ بصلاصة كيانها من تلك الروح المعنوية والقومية والوطنية الضعيفة التي تصاحب الفقر والجوع والحرمان¹

ثانياً - علاج ظاهرة البطالة: إن علاج البطالة ليس بالأمر السهل غير أنه يمكن التقليل منها من خلال إتباع بعض الإجراءات والتي نذكر منها ما يلي:

- من الممكن خفض معدلات البطالة الاحتكاكية عن طريق خدمات المعلومات التي يكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن أماكن وشروط الوظائف الخالية ومزاياها.
- يمكن أيضاً الحد من البطالة الاحتكاكية إذا أمكن للشباب الذين يبحثون عن عمل لأول مرة اختيار الوظيفة المناسبة لهم فعلاً، وهذا لا يأتي إلا عن طريق مزيد من المعلومات عن الوظائف المتاحة مع تقديم النصيحة بشأنها من ذوي الخبرة، ذلك لأنهم إذا أخطئوا في اختيار الوظيفة المناسبة أول مرة فإنهم سيتركونها بعد ذلك ويقومون مرة أخرى بالبحث عما يلائمهم.

¹ - محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة - أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات-، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2003، ص 88.

- علاج البطالة الهيكلية يتطلب إعادة تدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية متناسبة مع ما هو مطلوب في سوق العمل، وأحد المصادر المتجددة للبطالة الهيكلية في الدول النامية هم خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس العليا الذين لا يؤهلهم تعليمهم للوظائف المطلوب شغلها، والعلاج هنا يتمثل في تطوير برامج التعليم وتحديثها بما يلاءم احتياجات النشاط الاقتصادي، كذلك فإن علاج البطالة الهيكلية يكون أيضا بتشجيع العمال على الحركة من المدن التي لا يجدون فيها وظائف تناسبهم أي تتطابق مع تخصصاتهم وخبراتهم إلى المدن التي بها أنشطة محتاجة إلى هذه التخصصات والخبرات.
- السياسات الاقتصادية يمكن أن تلعب دورا كبيرا في خفض البطالة الإجبارية تدريجيا، فالمفروض أن تقوم الحكومات باتخاذ السياسات النقدية والمالية التوسعية التي تساعد على التخلص من الركود الاقتصادي، وفي البلدان النامية يلزم بالإضافة إلى ذلك بذل جهود إنمائية مكثفة حتى يمكن رفع معدلات الاستثمار وتنمية النشاط الإنتاجي في الأجل الطويل بما يخلق فرصا متزايدة للعمل، وينبغي تقادي الاعتماد على التقلبات الحديثة التي ترفع درجة تكثيف رأس المال في العمليات الإنتاجية لأن هذا يقلل من الطلب على العمل¹
- تصحيح آلية الأجور في سوق العمل يمكن أن يلعب دورا هاما في تقليل معدلات البطالة ذلك لأنه كلما شاعت المنافسة في سوق العمل كلما أصبحت معدلات الأجور تعبر عن حالة عرض العمل والطلب عليه، وبالتالي يصبح ممكنا أن تقوم التغيرات في الأجور بدورها في تصحيح الوضع كلما اختل بسبب البطالة، وبالطبع فإنه ليس من المنتظر واقعا أن يتم التخلص في سوق العمل من كافة العوامل التي تحد من درجة المنافسة فيه ولكن أي خطوات تتخذ لتقليل حجم التدخل الحكومي أو النقابي في سوق العمل والحد من سيطرة الشركات الضخمة على بعض أسواق العمل كلما أمكن الاستفادة من آلية الأجور في خفض معدلات البطالة السافرة.

¹ - عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2004.

المبحث الثاني: الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي

ظهر مصطلح الإصلاح الاقتصادي في 1982 بإعلان كل من المكسيك والأرجنتين وشيلي عجزها عن دفع سداد أقساط وفوائد الديون الخارجية التي بذمتها مما أوجد أزمة مديونية في العالم، ترتب على أثرها قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء و التعمير بتقديم إجراءات واقتراح سياسات إصلاحات اقتصادية، ولقد تبنتها الكثير من الدول النامية لمساعدتها على الوفاء بديونها في المستقبل.

يتناول هذا المبحث مفهوم الإصلاح الاقتصادي، خصائصه، والبرامج المكونة لبرامج الإصلاح .

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي، خصائصه وأهدافه

أولاً- تعريف الإصلاح الاقتصادي:

هناك تعاريف كثيرة ومتنوعة نذكر منها:

1- حدد البنك الدولي في تقرير له عن التنمية سنة 1988، تعريف الإصلاح الاقتصادي على أنه (يحتوي على متغيرات اقتصادية الكلية والجزئية، وتشتمل عملية الإصلاح مجال القطاع العام، كما يتضمن مختلف الإجراءات المتعلقة بتحرير الأسعار في قطاع معين والسلعة معينة، وبيع وحدات القطاع العام للقطاع الخاص)¹.

2- برنامج الإصلاح الاقتصادي هو: (برنامج متداخل ومتكامل وشامل، يغطي جانبي العرض والطلب في نفس الوقت)².

¹ - محمد ناظم حنفي، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، مصر، 1992، ص 191 - 192

² - فايز عبد الهادي أحمد، سياسة الإصلاح الاقتصادي وأثرها على اقتصاديات صناعة الخزف الصيني في مصر، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص 33 .

3- عرف عبد المجيد قدي سياسات الإصلاح الاقتصادي بأنها (تمثل الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الاقتصادية، قصد تحسين الأداء الاقتصادي بلد ما، وفق قواعد معينة، وتختلف هذه السياسات (حجما ونوعا) حسب عمق المشكلات القائمة)¹.

ثانياً_ خصائص الإصلاح الاقتصادي:

يمكن استخلاص أهم خصائص الإصلاح الاقتصادي في النقاط التالية²:

- الطبيعة الانكماشية لبرامج الصندوق: تتجم هذه الصفقة من خلال سياسات حفظ الطلب الكلي، الذي يضعه الصندوق وسيلة لخفض العجز الحاصل في ميزان المدفوعات والميزانية العامة
- إن من شأن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي رجحان كفة ميزان لصالح أصحاب رؤوس الأموال وذلك من خلال إزالة كافة القيود الإدارية والقانونية على الاستثمار وممارسة النشاط الاقتصادي وإصلاح سعر وهيكلة الفوائد المحلية، إضافة إلى إصلاح النظام الضريبي وتوفير الإعفاءات المغرية لمختلف الاستثمارات، والإسراع في تنشيط القطاع الخاص من خلال بيع جزء هام من المؤسسات العامة له
- تركيز برامج الإصلاح الاقتصادي التي تمثل انعكاسا لوجهة نظر الليبرالية الجديدة على تقليص دور الدولة، فلا تجعل منها حارسا فحسب بل خادمة وموفرة لكل الإجراءات التي تضمن سريان آلية السوق من خلال التحرر الاقتصادي وضمان دور أكبر للقطاع الخاص.

ثالثا- أهداف الإصلاح الاقتصادي

يمكن تحديد أهم أهداف الإصلاح الاقتصادية في³:

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003، ص270 .
² - أسامة عبد المجيد العاني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التصحيح الاقتصادي في أقطار عربية مختارة، مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، العدد72، 2002، ص17
³ - عبد المطالب عب الحميد، السياسات الاقتصادية: تحليل كلي وجزئي، زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997، ص 160.

1- تحقيق التوازن المالي الداخلي:

يتم ذلك من خلال إجراء تخفيض أساسي في عجز الموازنة العامة للدولة؛ الشيء الذي يسمح بإعادة التوازن المالي المحلي، ويعبر عنه بمؤشر نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الخام، الذي يجب أن يكون معدوماً أو موجباً تماماً.

2- الوصول إلى مستوى معين من استقرار الأسعار:

تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم، ويمثل هدفاً هاماً لأجل إزالة التشوهات السعرية، و الوصول لحالة مقبولة من استقرار الأسعار.

3- إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات:

يتم تحسين وضع ميزان المدفوعات، من خلال تحسين سعر الصرف، وتحرير التجارة الخارجية، وتشجيع الصادرات، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني برفع تنافسيته.

4- رفع معدل النمو الاقتصادي:

يتم ذلك من خلال توسيع الاستثمار المحلي و الأجنبي، عبر توفير الشروط الملائمة لذلك، وأهمها: التمويل، رفع كفاءة القطاع العام، مع الحد من تدخل الدولة، وتطبيق الخصخصة والتحرير الاقتصادي، وإعطاء الأولوية لسياسة الإنتاج لأجل التصدير؛ وذلك لتحقيق تنمية ذات توجه خارجي، وهذا بدوره يعمل على الحد من البطالة المتزايدة.

المطلب الثاني: محتوى برامج الإصلاح الاقتصادي

تتكون برامج الإصلاح الاقتصادي من مجموعتين من البرامج هما:

أولاً: برامج التثبيت الاقتصادي

يعبر عن سياسات التثبيت أو الاستقرار التي يقدمها صندوق النقد الدولي لبعض دول الأعضاء، بغرض الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي والحفاظ عليه¹ أي تهدف إلى إحداث التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ويركز على جانب الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية، تستهدف معالجة الاختلالات القائمة في الموازنة العامة وموازن المدفوعات للدول المعنية²، وتقابل هذه البرامج اتفاقيات قروض تلتزم من خلالها الدول طالبة القرض بتنفيذ شرطية الصندوق لمدة قصيرة³.

ويمكن تلخيص المعالم الأساسية للسياسات التي تتضمنها غالبية برامج التثبيت أو الاستقرار في الآتي:⁴

1. سياسة نقدية انكماشية: تهدف إلى التحكم في كمية النقود، وتأثير ذلك على جانب

الطلب الكلي، وتوجيهه في أوقات التضخم، من خلال آليات التالية:

- 1- تسقيف حجم الائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام، وتحرير سعر الفائدة.
- 2- ضبط معدلات التوسع النقدي لتحقيق الاستقرار النقدي، وإصلاح خلل الهياكل التمويلية.
- 3- استخدام عمليات السوق المفتوحة في تحقيق تسقيف الائتمان، والتحكم في كمية النقود وباقي الأدوات الغير مباشرة.
- 4- تحرير سعر الصرف ورفع معدل الفائدة.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003، ص272.

² فضل علي ناجي قاسم، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على الأداء المصرفي في الجمهورية اليمنية خلال (1990-1998)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000، ص20.

³ رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشر، مصر، 1992، ص ص72-73.

⁴ عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)، ص60.

2. سياسة مالية انكماشية: تهدف إلى السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة،

وخفض نسبتها إلى الناتج المحلي الخام، وتشمل على توليفة من السياسات يتعلق بعضها بجانب الإيرادات، وبعضها الآخر بجانب النفقات، من خلال إجراءات زيادة الإيرادات، وإجراءات خفض النفقات.

وهناك نقاش وجدل فكري حول فعالية السياسة النقدية والمالية، والقنوات التي من خلالها تؤثر هذه السياسات في تحقيق الأهداف النهائية للدول النامية، في إطار سياسات إدارة الطلب ضمن برنامج التثبيت.

3. سياسة سعر الصرف: تضمنت سياسات الاستقرار الاقتصادي التي يتبناها الصندوق

برامج خاصة لتقويم سعر الصرف وإصلاحه بما يلاءم أوضاع الدول المتحولة وتحقيق إصلاح في هذا الجانب لديها وبما يحقق تأثير على المتغيرات الاقتصادية كتدفق رأس المال والتأثير في الصادرات والواردات.

يرى صندوق النقد الدولي أن العديد من البلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات تقوم بتحديد أسعار صرفها بطرائق تحكيمية لا تعكس حالة السوق ، وهذه الأسعار عادة ما تكون مرتفعة، وهذا يؤدي إلى ضياع القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق العالمية نظراً لارتفاع أسعارها، الأمر الذي يعرقل القدرة على التصدير هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى يشجع الاستيراد وذلك نظراً لانخفاض أسعار المنتجات الأجنبية مقومه بالعملة الوطنية فضلاً عن انه يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء التي تتعامل في بيع وشراء العملة الوطنية ، ويجعل للعملة الوطنية سعرين هو السعر الرسمي الذي تعلنه الحكومة ، والسعر السوقي الذي عادة يكون اقل من السعر الرسمي. وفق هذا المفهوم يرى الصندوق من المناسب التوجه نحو برنامج ينصب على التدرج لتخفيض سعر الصرف والاستعانة عند التخفيض بالأسعار السائدة في السوق الموازية كمؤشر لسعر صرف مرتبط بالسوق .

ويربط الصندوق سياسته الخاصة بتخفيض قيمة العملة بما قد تعكسه المغالاة في قيمتها بالتأثير السلبي في الاستثمار في داخل البلد المعني - حيث يرى الصندوق ان الاستثمار الأجنبي لا يعمل أو يحفز الاستثمار في البلدان التي تكون قيمة عملته مرتفعة ، أو كما يعدها صندوق النقد مغالاة في قيمة العملة ومن المعروف أن الاستثمار الأجنبي يتجه بسرعة نحو البلدان التي حررت سياستها الاقتصادية وقت حصول انخفاض في قيمة عملتها.

ثانيا: برنامج التكيف الهيكلي

يأتي بعد سياسات التثبيت، ويركز على جانب العرض ويرعاه البنك الدولي¹. وهي مجموعة الإجراءات الضرورية و اللازمة، التي تتضمن -على المدى المتوسط والطويل- التكيف مع الأوضاع و المعطيات الاقتصادية المتغيرة (خارجية أو داخلية)² وذلك لعلاج التشوهات والعوائق التي تهاني منها الهياكل الاقتصادية لبلد معين

1- تعريف برنامج التكيف الهيكلي:

يعرف على أنه: مجموعة متكاملة من الخطط والسياسات، يجري تنفيذها من طرف البنك الدولي في المدى المتوسط وطويل، بهدف إجراء تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي للدولة، وتكييفها مع المحيط الدولي، من أجل تحقيق تنمية مستدامة، ويعطي الأولوية لاستعادة توازن ميزان المدفوعات، ثم ضمان الظروف الملائمة للنمو، ويستند على سياسة إدارة العرض والتحرر الاقتصادي³.

¹ - عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية: تحليل كلي وجزئي، مرجع سابق، ص 417.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 274.

³ - تهاني فتحي إبراهيم على رضوان، تقييم برامج التكيف الهيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة : دراسة مقارنة مع إشارة خاصة مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 2000، ص10.

2- عناصر برنامج التكيف الهيكلي:

يتكون برنامج التعديل الهيكلي من إطار الاقتصاد الكلي والإطار الهيكلي والإطار الاستثماري¹

- ✓ إطار الاقتصاد الكلي: يدرس السلوك الاقتصادي العام، ويعالج المتغيرات الكلية
- ✓ الإطار الهيكلي: يهتم برفع معدل النمو، وزيادة الطاقة الإنتاجية، ورفع الكفاءة الاقتصادية للدولة نتيجة التخصص، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي
- ✓ الإطار الاستثماري: يتمثل في تعبئة الموارد المحلية وتطورها، وزيادة التكوين الرأسمالي الثابت، واستخدام التكنولوجيا الجديدة، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

3- خصائص برامج التكيف الهيكلي:

تتضمن ما يلي²:

- الطابع الكلي - عدم التخصيص في إنفاق هذه القروض - الشرطية
- المدة: هي طويلة بسبب متطلبات فترة إعادة تشكيل البنية الاقتصادية
- سرعة تحويل الأموال المقرضة بعد استيفاء الشروط

4- محتوى برامج التكيف الهيكلي³:

أولاً: الخوصصة لأن التشوهات الهيكلية للدول النامية مرده للأداء الاقتصادي السيئ للمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام، فقد كانت إيراداتها أقل من التزاماتها المالية الجارية وكان عائد رأس المال ضعيفا وقرارات الاستثمار والتسعير والتوظيف تحدد إداريا من جانب الدولة، وكانت ميزانية الدولة تتحمل أعباء ثقيلة نتيجة تحمل خسائر مؤسسات القطاع العام بسبب

¹ - نفس المرجع، ص 20.

² - سهير محمود معنوق، سياسات التصحيح الهيكلي في البلدان النامية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، القاهرة، مصر، المجلد 5، العدد2، 1991، ص17.

³ - لموتي محمد، مرجع سابق، ص 65.

الدعم المتواصل لها، ونجد أن نظرة برنامج الإصلاح الاقتصادي للخصوصية تطورت من التخلّص من الاحتكار الحكومي بالمشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات ثم التخلّص منها جزئياً أو كلياً، ومن هنا يوصي صندوق النقد الدولي بتصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو العمل على إدارتها على أسس اقتصادية وتجارية، وتشير أدبيات الصندوق من وضع برنامج ذي آليات خاصة يبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام وإنشاء جهاز خاص يتولى تنفيذ هذا البرنامج مع إتباع قواعد بسيطة وشفافة للبيع.

وتجد الدعوة للخصوصية جذورها في المدرسة التقليدية الجديدة النيوكلاسيكية التي نادى بتصفية المشروعات القائمة باعتبارها أحد الحلول للخروج من الكساد التضخمي، فالمشكلة لم تعد نقص في الطلب الكلي الفعال بل هي نقص في العرض وتصفية هذه المشروعات تعمل على زيادة جانب العرض، ويرى الصندوق أن بيع هذه الوحدات الإنتاجية التابعة للقطاع العام سوف يكون إيجابياً إلى عدة محاور هي:

1- التخفيف من أعباء ميزانية الدولة بدعم هذه الوحدات، وبالتالي توفير الدعم لتخصيصها في مجالات اقتصادية أخرى أكثر إنتاجية.

2- التقليل من أعباء الإدارة التي تتحملها الدولة.

3- إن عائد هذه الوحدات يمكن أن تستخدمه الدولة لسداد جزء من ديونها وتمويل

نفقات التقاعد المسبق لمستخدميها.

ثاني: تحرير التجارة الخارجية إن التغيرات الهيكلية تؤدي إلى إزالة التشوهات الحاصلة في

العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق أمثلية تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءة الإنتاجية، وإذا أمكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع فهذا يؤدي إلى تساوي العلاقة النسبية للأسعار في السوق المحلية مع الأسعار في السوق العالمية الشيء الذي يوحي بأن المنتجات المحلية تتسم بالقدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، ومن خلال تحرير التجارة الخارجية يسعى الصندوق إلى إزالة العوائق الإدارية والتسعيرية أمام الصادرات والواردات سواء

كانت تدفقات سلعية أو خدماتية وذلك تماشياً مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة كما أن تحرير التجارة الخارجية يعمل على:

1- تحسين المعاملات الفنية للإنتاج، حيث أن المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج والموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة.

2- تبني تكنولوجيا حديثة وغير مكلفة وتشجيع مؤسسات على إعادة هيكلة مراحل إنتاجها.

3- البحث عن أسواق جديدة لضمان زيادة الصادرات مما يؤدي إلى رفع مدخولاتها المالية وعليه يوصي صندوق النقد الدولي ب:

- تخفيض قائمة السلع الخاضعة للحماية الجمركية مع رفع كل القيود التي من شأنها أن تعرقل حركة سير الواردات ابتداءً من المواد الأولية ومروراً بسلع الرأس مالية إلى استيراد السلع الاستهلاكية.

- لإلغاء كل الأشكال التنظيمية والتشريعية التي من شأنها الحد من حرية التجارة الخارجية ويكون ذلك تدريجياً.

ثالثاً: تحرير الأسعار تتضمن برامج الصندوق تحديد أسعار فائدة محلية واقعية، إذ أن سعر الفائدة لا يؤثر فقط بعمق على تكييف مستوى الإنفاق، التضخم والتوازن والمدفوعات الخارجية، بل يؤثر أيضاً بدرجة كبيرة على مدى تراكم الثروة المالية (بما في ذلك المدخرات) في الأجل الطويل، وكذلك على مستوى ونمط الاستثمار.

وتواجه سياسات سعر الفائدة إصلاحات القطاع الحقيقي قيوداً صعبة تفقد فعاليتها في ظل وجود نظام مصرفي ضعيف ومثقل بالأعباء، يكون أمر إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية الضعيفة أمراً ضرورياً من أجل إعادة رسميتها ودمجها ضمن نظام إصلاح النقد، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الإصلاحات التدبيرية التي تشمل قواعد محاسبية تتعلق باحتساب الفائدة

على القروض واعتماد نظام تصنيف القروض الجديدة و إن من أبرز العوامل التي تؤثر على سعر الفائدة في ظل عملية التحرير المالي هي:

- 1- درجة الممارسة في النظام المالي لاسيما الأسواق المصرفية.
- 2- درجة انفتاح الاقتصاد الوطني أي حركية رؤوس الأموال.
- 3- درجة قوة المؤسسات المالية.
- 4- درجة قوة المؤسسات الغير مالية.

كما يؤكد الصندوق أن مسألة تحرير أسعار الفائدة وتركها تعمل بفاعلية تمنع المدخرات الداخلية من الهروب إلى الخارج وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل وتزيد من الاستثمارات الداخلية التي تدفع إلى تحقيق حالة التحسن في ميزان المدفوعات وتعزز من عملية الادخار والاستثمار ومن ثم إيجابيا على الحساب الجاري لميزان المدفوعات¹.

¹مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص53.

خلاصة الفصل:

بعد تعرضنا في المبحث الأول إلى بعض المفاهيم المعاصرة المرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية، أن الإصلاح الاقتصادي يتضمن كافة التشريعات والسياسات والإجراءات المساهمة في التحرر الاقتصاد الوطني

إن للبطالة تداعيات في مختلف المجالات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو حتى سياسية وذلك يواجه الاقتصاديون صعوبات تتعلق بالوصول إلى مفهوم محدد لهذه الظاهرة، حيث تتعدد التعريفات التي تناولناها، إلا أنه ورغم ذلك يجمع الخبراء والاقتصاديون على تعريف العاطل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى، ونتيجة لذلك تناولنا من خلال المبحث الثاني عرض للإطار النظري للبطالة كمشكلة اقتصادية تمتد من الناحية الجزئية، حين يعاني منها الأفراد إلى الناحية الكلية حين تصبح عبئا اجتماعيا واقتصاديا على الحكومة، فمعالجة هذه الظاهرة أصبح منذ زمن بعيد أحد أهم أهداف صانعي السياسات الاقتصادية.

الفصل الثاني

التشغيل في الجزائر في ظل
الإصلاحات الاقتصادية

تمهيد:

تكاد تكون البطالة ظاهرة مشتركة بين مختلف دول العالم رغم اختلاف معدلاتها، كما تعتبر البطالة إحدى مؤشرات الهامة على مدى نجاعة السياسة الاقتصادية للدول، وذلك فإن التمييز بين أنواع البطالة يساهم في قياسها وعلاجها وكذا إتباع سياسة محكمة تعتمد على التخطيط القوى العامة لتحديد كلا العرض و الطلب على العمل، وذلك من أجل تقليص من حجم البطالة وسنعرض في هذا الفصل ثلاث مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول تعريف البطالة ثم حاولنا إبراز أنواع البطالة كما تطرقنا إلى أسباب البطالة في الجزائر.

المبحث الأول: وضعية البطالة قبل بدأ الإصلاحات الاقتصادية

يقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: وضعية البطالة في الجزائر

أثرت عدة عوامل على معدلات البطالة ارتفاعا وانخفاضا أهمها ما يلي:

أولاً- العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة:

وهي مجموعة من العوامل التي لا تعد الحكومة مسؤولة عنها مسئولية مباشرة. وأدت هذه العوامل إلى إضعاف معدلات الاستثمار المحلي ومن ثمة ضالة خلق فرص عمل جديدة بالقدر الكافي لمواجهة التدفقات المتتالية والمستمرة من القوى العاملة.

1- انخفاض أسعار البترول:

تميزت المبادلات التجارية للجزائر منذ 1986 للانهايار القوي لأسعار المحروقات، كما يظهر في الدول التالي:

الجدول رقم (1) تطور سعر برميل البترول

الوحدة: دولار أمريكي

السنة	1986	1987	1988
سعر البرميل	14	13.5	13.4

المصدر: حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 1995، ص76.

وهذا ما بين لنا العشوائية لهذا المصدر من العملة الصعبة وما يمكن أن يحدثه من اختلالات خطيرة في الاقتصاد الجزائري، كذلك انخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي وحدة معاملات الجزائر مع شركائها التجاريين مقارنة مع العملات الأخرى وبذلك خسارة مزدوجة يتضرر منها الاقتصاد الجزائري، بيع صادراتها بالدولار الأمريكي المتدهور في السوق المالي والاستيراد بالعملات الأخرى. وفي الحقيقة فإن هاتين الميزتين هما قاعدة الأزمة النفطية التي حطمت الاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد اعتمادا مفرطا على قطاع المحرقات كمصدر لتمويل القاعدة الصناعية.

2- ثقل المديونية¹:

تأخر ظهور تأثير أزمة المديونية على الجزائر إلى غاية 1986، هذه السنة التي تم فيها اكتشاف الوجه الحقيقي للاقتصاد الجزائري الذي كان أحادي القطاع، نتيجة لانهايار أسعار النفط إضافة إلى مدى تأثير خدمات الديون والشروط القاسية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية. وبموجب الإصلاح والإنعاش الاقتصادي والتي تتميز بارتفاع التكلفة الاجتماعية وما يصاحبها من تسريح جزئي أو جماعي للعمال نتيجة لهيكله الاقتصاد الوطني، وبذلك مستويات التشغيل لليد العاملة تكون في تناقص ويرتفع معدل البطالة.

3- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى:

وترتب عن ذلك إتباع سياسة انكماشية في فترة الثمانينات من قبل الدول المتقدمة لأن نمو ناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد انخفض من 9.4% في سنة 1980م إلى 5.3% في سنة 1983م ثم إلى 3.3% في سنة 1986م من ما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية ومنها الجزائر، وبالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي

¹ - حنان بقاط، مرجع سابق، ص 78.

كان له الأثر على مستوى الدخل ومن ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير¹.

ثانيا - العوامل الداخلة في نطاق الحكومة:

وهي مجموعة العوامل التي تعتبر الحكومة مسئولة عنها مسئولية مباشرة

1- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق²:

هنالك زيادة كبيرة في عرض خريجي المدارس ومراكز التكوين، المعاهد والجامعات، دون أن يقابلها طلب مكافئ على هذه الفئة. مما يعني فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية. وهكذا ابتعدت عن عدم الملائمة مما يحول دون توافق العرض مع الطلب ويرجع ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق خاصة التخصصات النادرة.

ولعل الاتصال بالجامعات والمعاهد المتخصصة هو الشكل المناسب والأمثل بالنسبة للمؤسسات التي تطلب اليد العاملة المتخصصة من أجل تدارك النقص في بعض التخصصات، مع إتاحة الفرصة لهؤلاء المتكويين لأداء بعض الأعمال أو التريصات التطبيقية للمؤسسات من أجل محاولة ربط الجامعة بالقطاعات الاقتصادية مثلما هو مطبق بالمؤسسات اليابانية. حيث يكون اتصال مباشر ومستمر بين الطلبة والمؤسسات خلال السنوات الأخيرة من التكوين، مما يتيح لها إمكانية الاختيار حسب احتياجاتها وطاقات الاستيعاب بها.

وان مسئولية عدم التوافق بين التكوين وسوق العمل في الجزائر إلى الجهاز التربوي وسوق العمل. الأول كان دوما عبارة عن مصنع بشري وهذا دون الاهتمام بوضعه وتحسين مردوده وحتى تطوير نفسه أو الاهتمام بمتطلبات سوق العمل، لأن مخرجاته ستلتحق بسوق العمل ولن

¹- د.مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص253.

²- حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ1994، مرجع سابق، ص79.

تبقى في الجهاز التربوي للأبد. أما الثاني فليست له المعلومات الكافية حول متطلباته من العمال في مختلف المستويات والتأهيلات.

2- البعد المكاني للسياسة السكانية:

مما لا شك فيه أن البعد المكاني للسياسة السكانية يثر على مستوى استخدام الموارد البشرية، إذ أن التركيز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية بها وذلك نتيجة للنزوح الريفي إلى المدينة. وهذا ما يخلق ضغط على المؤسسات بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة.

3- التوقف عن تعيين الخريجين¹:

إن سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا و الجامعية وكذلك خريجي المعاهد والمدارس المتخصصة كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لأن السياسة الخاصة بإنشاء عدد هائل من مناصب عمل في القطاع العمومي نجم عنه ارتفاع في نسبة العمال الأجراء الدائنون في مجمل الوظائف حيث أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66.6% من مناصب الشغل سنة 1982م بينما لم تتجاوز هذه النسبة 35% سنة 1966، بينما خلال النصف الثاني من الثمانينات والموافق للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل منها الصدمة النفطية سنة 1986 أو الإجراءات الاقتصادية الأخرى مما أدى إلى تغيير دور الدولة في تعيين الخريجين وتغيرات شكل مشكلة البطالة لتظهر بطالة المتعلمين في الثمانينات بدلا من بطالة الأمنيين في السبعينيات.

¹ - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، مرجع سابق، ص 255.

المطلب الثاني: أسباب تبني الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

إن أهم دواعي الإصلاح الاقتصادي هي الضغوط التي يعاني منها الاقتصادي والتي تتمثل في¹:

أولاً: الأسباب الداخلية التي أدت إلى تبني برامج الإصلاح الاقتصادي:

يمكن تمييز مجموعة من الأسباب من بينها:

1-الاختلالات الجذرية في الاقتصاد الجزائري: عرف الاقتصاد الجزائري وضعاً غير متكافئ منذ الاستقلال إلى غاية أزمة المحروقات التي شهدتها سنة 1986 ويمكن إرجاع ذلك الاختلال إلى مجموعة من الأسباب وهي:

أ- الاعتماد على صناعات المصنعة منذ السبعينات كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي.

ب- غياب نموذج للتنمية في مرحلة الثمانينات، رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه.

ت- سياسة التمويل: فقد اعتمدت الجزائر في تمويل الاستثمارات المحققة وفقاً لنموذج التسيير المركزي على القطاع المصرفي حيث لم تكن وظيفة القطاع سوى خدمة الخزينة

2- ارتفاع معدل التضخم: لقد كان لسياسة الإفراط في عرض النقود نمو مرتفعاً للكتلة النقدية يقدر بـ 21.2% أثراً كبيراً على ارتفاع معدل التضخم من خلال حجم السيولة الذي عرف فائضاً كبيراً بسبب عجز النقدي لخزينة الدولة، كما أن عدم تناسب تطور الأجور والإنتاجية الفعلية قد ساهم أيضاً في ارتفاع الطلب الداخلي. وبذلك وصل معدل التضخم إلى

¹ - حنان بقاط، مرجع سابق، ص 46.

(32% سنة 1992، و 20.8% سنة 1993، و 29% سنة 1994) ولمعالجة هذا المسار التضخمي تم الاعتماد على برامج كلاسيكية تسعى لامتناس فائض السيولة من خلال سياسة نقدية تراقب توسع الكتلة النقدية بواسطة رفع معدلات الفائدة، تأطير القروض والتقليص من حجم الائتمان.

3- الرصيد السلبي لخزينة الدولة: إن الأعباء المالية التي كانت تتحملها الدولة في السابق، أدى إلى ظهور العجز في الخزينة العمومية بأكثر من 100 مليار د.ج سنة 1993 و 65 مليار د.ج سنة 1994، ويعود هذا التراجع إلى تقليص نفقات التجهيز وإلغاء سياسة تدعيم الأسعار وتركها وفقا لقواعد السوق.

4- تراجع مستوى الإنتاج الداخلي الخام PIB: لقد عرف الإنتاج الداخلي نموا سلبيا منذ 1987 ب 0.7- الذي امتد إلى غاية 1994 ب 0.9- نتيجة لتراجع معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية، فقد تميزت سنة 1988 بنمو سلبي لكافة القطاعات، حيث سجل معدل 8.9- % لقطاع الفلاحة و 14- % لقطاع الصناعة و 1.9- % لقطاع المحروقات و 9.2- % لقطاع البناء والأشغال العمومية، واستمر هذا الأداء السلبي إلى غاية الدخول في مرحلة التعديل الهيكلي.

5- سلبية المدخرات: لقد صاحبت هذه الظاهرة الاقتصاد الوطني لفترة طويلة بدأت مع بداية أزمة 1986 ويعود السبب في ذلك إلى زيادة عدد السكان المضطربة نقص مصادر تمويل المشاريع الاقتصادية، الشيء الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك النهائي من الدخل.

6- التبعية الغذائية:

1- تشكيلة الوحدة الغذائية 75% منها مستوردة.

2- تستورد الجزائر الزيت والسكر بنسبة 100% والحليب ومشتقاته بنسبة 60%.

3- تصل فاتورة استيراد الغذاء إلى 2 مليار دولار.

4- تمثل الصادرات الفلاحية أقل من 1% من المواد الغذائية المستوردة.

7- **الحالة الاجتماعية:** تتمثل في البطالة التي مست قسم كبير من الفئة العاملة بسبب

الارتفاع الكبير في معدل النمو السكاني الذي كان يشكل ضغط كبير على الخدمات الاجتماعية وعلى السكن، التعليم، التربية، والصحة.

ثانيا الأسباب الخارجية التي أدت إلى تبني برامج الإصلاح الاقتصادي:

هناك مجموعة الأسباب من بينها:

1- **أزمة البترول لسنة 1986:** إن قطاع المحروقات يعتبر العمود الفقر الذي تعتمد عليه الجزائر في اقتصادها بشكل مطلق، حيث تعتمد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95% الأمر الذي أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات سنة 1986 وانخفض سعر صرف الدولار، فارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد صادرات المحروقات دون مصادر أخرى دفع بها إلى شفي الانهيار بسبب أزمة البترول، وانهيار مداخيل الصادرات سنة 1986، حيث عرفت سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار \$27 سنة 1985 إلى أقل من \$14 للبرميل سنة 1986 ونتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12.7 مليار \$ سنة 1985 إلى 7.9 مليار \$ سنة 1986.

2- **اختلال توازن ميزان المدفوعات:** لقد عرف ميزان المدفوعات اختلال منذ صدمة النفط لسنة 1986، والشيء الذي أدى إلى تدهور معدلات التبادل التجاري بسبب ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات، ناهيك عن نمو الطلب الداخلي الكلي بسبب زيادة حجم الاستهلاك لدى الأعوان الاقتصاديين.

3- **أثر المديونية الخارجية على الاستقرار النقدي:** وقعة الجزائر في مصيدة المديونية الخارجية حيث فتحة الأسواق المالية والنقدية والأجنبية لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية

التي اعتمدها الحكومة المخطط الرباعي الأول (70- 73) و المخطط الثاني (74-77) خاصة نموذج التنمية المنتج قائم على الصناعات المصنعة الذي يتطلب رصيد أموال ضخمة الأمور الذي دفع للسلطات الجزائرية للافتراض.

المبحث الثاني: البطالة في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية

بعد الأزمة التي مرت بها الجزائر اتجهت إلى مجموعة من البرامج الإصلاحية لمعالجة بعض المشكلات من بينها البطالة التي نستعرضها في هذا المبحث

المطلب الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى طبيعة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر مع الهيئات الدولية نتيجة لتأثرها بالأزمات الحادة خاصة الانخفاض الرهيب لأسعار البترول واختلال الموازين الاقتصادية.

1- البطالة بعد اتفاق الاستعداد الائتماني الأول من 31 ماي 1989 إلى

30 جوان 1990:

بدأ دور صندوق النقد الدولي يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989، الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالاندماج في اقتصاد السوق، فأكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية (استقلالية المؤسسات العمومية) تدريجيا وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف، كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.

ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات وذلك باستعادة التوازنات

الاقتصادية الكلية عن طريق تخفيض الطلب الكلي. كانت مدة هذا الاتفاق سنة واحدة تلتزم خلالها الجزائر بالشروط التالية:¹

- ضرورة تخلي الدولة على سياسة الميزانية التوسعية لأنها مصدر للتضخم والعجز الخارجي ورمزا لاقتصاد المديونية.

- صرامة تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار وتحرير الأسعار والتفتح على الأسواق العالمية.

ومن الواضح أن شروط صندوق النقد الدولي كانت مبنية على أساس إرساء قواعد اقتصاد السوق، قواعد تمس الجانب المالي من خلال تخفيض النفقات العمومية، والجانب النقدي من خلال التحكم في عرض النقود أي أسعار الفائدة وسعر الصرف.

وقد كانت الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في إطار سياستها الاقتصادية هي القيام بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية منها:

- إصلاح نظام الأسعار وجعلها أكثر مرونة مقيدا لتحريرها فيما بعد.²

- وضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدراكا لأهميتها في عملية التنمية وإعفاؤها من الضرائب.

- الإصلاح المالي والبنكي من خلال صدور قانون النقد والقرض،³ والذي كان يهدف إلى استقلالية البنك المركزي، وتحرير حركة رؤوس الأموال مع الخارج (الاستثمار الأجنبي المباشر).

اعتمد قانون المالية لسنة 1990 ومنشور وزارة التجارة رقم (60-90) المؤرخ في 20 أوت 1990، ولائحة بنك الجزائر (90-04) الترخيص للمؤسسات الوطنية أو الأجنبية للقيام بعمليات الاستيراد والتصدير، وهو ما اعتبر تمهيدا لتحرير التجارة الخارجية ووضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد والقرض.

¹ - حميد بوزيدي، النظام الضريبي و تحديات الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد جامعة الجزائر، 2004، ص127.

² - قانون 89-12 المؤرخ في 05 جويلية 1989، المتعلق بالأسعار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

³ - قانون 90-10 المؤرخ في 10 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

إصلاح النظام الضريبي مع تخفيض الضغط الجبائي، حيث وضع قانون المالية لسنة 1991 أسس الإصلاح الضريبي الذي طبق ابتداء من سنة 1992، كل هذه الإجراءات لم تكن كافية للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية،¹ وما زاد ذلك تعقيدا هو الوضع الأمني الذي عاشته الجزائر آنذاك، بل كانت بداية المحاولة للتقليل من حدة الأزمة، فقد سجل ارتفاع الإيرادات الجبائية، تراجع حجم الاستثمارات العمومية نتيجة تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية، استهلاك احتياطات الصرف التي انتقلت من 8.6 مليار إلى 0.73 مليار دولار، نتيجة تخفيض خدمة الدين.²

ونتح عن تطبيق هذا البرنامج زيادة نسبة البطالة بحيث انتقل عدد البطالين من 435000 بطال سنة 1985 إلى 1150000 بطال في 1990³، وقد كان الأكثر تضررا في هذه المرحلة حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء الأفراد ذات مستوى التعليم الثانوي والجامعيين، حيث أنتقل معدل البطالة في صفوف أفراد المستوى الثانوي في سنة 1989 من 14.9% إلى 25.5% في سنة 1990 كما عرف معدل البطالة في صفوف الجامعيين ارتفاعا من 2.8% في سنة 1989 إلى ما يقارب 5.8% في سنة 1990 ولقد كان هذا يتنافى مع محتوى المبادئ المذكورة في الدستور لسنة 1989 والتي تنص على ضمان التكوين والتشغيل للجميع، كما يوصي الدستور بأن تكون هناك ارتباطات وثيقة بين التكوين والحياة العملية.

رغم هذه النتائج تكون الجزائر قد تخطت من خلال تبنيها لمجموعة القوانين والمراسيم، استدعت إجراء إصلاحات أكثر تأثيرا نظرا لعمق الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي للسداسي الاول 1998، نوفمبر 1998، الدورة 12، ص 9.

² - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، الأردن، 2009، ص 132.

³ - نفس المرجع، ص 176

2- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 03 جوان 1991 إلى 31 مارس 1992:

عادت الجزائر للتعامل مع صندوق النقد الدولي من أجل تعميق الإصلاحات في المجال الاقتصادي، وتم إبرام اتفاق الاستعداد الائتماني بتاريخ 03 جوان 1991 يدوم إلى 31 مارس 1992، حيث بدأت الجزائر بتحقيق مجموعة من الأهداف تتمحور فيما يلي:¹

-تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والعمل على نمو وترقية المؤسسات العمومية والخاصة.

-ترشيد الاستهلاك والادخار، وتضمن هنا الاتفاق مجموعة من الشروط:

-مواصلة تخفيض قيمة العملة من أجل الوصول إلى قابليتها للتحويل.

-تحرير أسعار السلع والخدمات.

-التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وتخفيض النفقات العامة.

-تحرير التجارة الخارجية والعمل على رفع صادرات النفط وتنويع الصادرات.

إن تنفيذ هذا الاتفاق من طرف الحكومة الجزائرية كان صعبا للغاية في ظرف زمني امتاز بالاضطرابات السياسية.

ووفق شروط صندوق النقد الدولي اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير الاقتصادية التالية:²

-إصلاح المنظومة المالية، بما فيها النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي.

-تخفيض قيمة سعر الصرف بنسبة 100%.

-تحرير التجارة الخارجية بإصدار بعض المراسيم التي تحدد شروط الاستيراد والتصدير وتنظيم تجارة الجملة.¹

¹- بوزيدة حميد، مرجع سابق، ص130.

²- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص169.

-تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي.

-تحرير أسعار السلع والخدمات.

وقد سجل الميزان التجاري فائضا بنسبة 6%، نتيجة خفض الإنفاق العمومي وضغط الواردات مع التحسن الملاحظ في سعر النفط الدولي.²

التزاما بشرطية صندوق النقد الدولي من خلال الاتفاق والمتعلقة بالخصوصية.

أما في الجانب الاجتماعي وللإحاطة بآثار تحرير الأسعار منذ 1989م وجعل مرحلة الانتقال لاقتصاد السوق سهلة على المجتمع وتحقيق فعالية من حيث توزيع الموارد من جهة أخرى، ارتأت الدولة إلى إنشاء صندوقين، الأول صندوق التطهير المالي، هدفه تقديم الدعم المالي للمؤسسات والثاني خاص بالشبكة الاجتماعية بموجب قانون المالية 1992.

وفقا لهذه الإصلاحات تم تسجيل انخفاض في المديونية الخارجية بحوالي 2 مليار دولار وبلغ رصيد الخزينة 14 مليار دولار كفائض نتيجة تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق العام وارتفاع الإيرادات.

أما فيما يخص تدخل الدولة وخاصة من خلال نفقاتها فقد تقلصت سواء النفقات الجارية أو نفقات التجهيز وتمويل المؤسسات العمومية ورغم هذه النتائج لم تكن إلا لتمهد لظهور اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني، مست مختلف القطاعات الاقتصادية، كانخفاض أسعار المحروقات،³ حيث انخفضت الجباية البترولية بحوالي 40% مما أثر على ميزان المدفوعات، كما زاد انخفاض الدينار، مما سبب ارتفاع معدل التضخم.⁴

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 90-145 المؤرخ في 22 ماي 1990، المتضمن تطبيق المادة 125 من القانون رقم 89-25 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989، والمتضمن قانون المالية لسنة 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21 الصادر في 23 ماي 1990.

² Benabdellah y, la reforme économique en Algérie: entre rente et production, revue monde arabe-Maghreb-Marrakech- N166, 1999, p16-31.

³ Abderahmane Iellou, la fonction des salaires en Algérie entre l'économie administrée et l'ajustement structurel, revue algérienne d'économie et gestion, N2, Mai 1998, Université d'Oron, p120.

⁴ - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص134.

3- برنامج الاستقرار الاقتصادي للفترة 1994-1995:

لجأت الجزائر إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري والتي تعتبر قيود تعرقل إعادة التوازن الداخلي والخارجي والتي نحصرها فيما يلي:¹

-الاعتماد على قطاع المحروقات.

-الاختلالات المالية الداخلية (عجز الميزانية الدائم).

-عبء خدمة المديونية.

ولقد تمحورت أهداف الاتفاق الإستعدادي الثالث حول ما يلي:

-إعادة تجديد الدور الذي تقوم به الدولة.

-تحقيق التوازنات المالية الكلية برفع النمو في الناتج الداخلي الخام، ومنه تخفيض معدل التضخم وإعادة توازن الأسعار مع رفع الدعم عنها.

-تحرير التجارة الخارجية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

-تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة.

لجأت الجزائر إلى اتخاذ إجراءات لتحقيق أهداف الاتفاق المشار إليها سابقا نذكر منها:²

-التخلص من دعم الميزانية لأسعار الاستهلاك والإنتاج الزراعي.

-تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية.

-التعديل التصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة.

-تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية).

-كبح معدل التضخم في حدود 29.05%.

-تخفيض عجز الميزانية.

¹ - الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص202.

² Ahmed Benbitour, l'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités, édition, Alger 1988, p95-96.

وننتج عن تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي الثاني والثالث زيادة عدد البطالين من 1260000 بطل سنة 1991 ليصبح سنة 1992 حوالي 1482000 بطل، ليتزايد سنة من 1993 - 1994) من 1770000 إلى 2100000 بطل. لذلك كنا من بين مضمون برنامج الحكومة لسنة 1992 نظام الشبكة الاجتماعية الذي تم بموجبه الشروع في تقديم الإعانات والتعويضات للعائلات الفقيرة والأشخاص ذوي الدخل الأقل من 7000 د.ج.

المطلب الثاني: برامج التكيف الهيكلي

يمكن إيجازها في:

أولاً: برنامج التكيف الهيكلي 1995-1998

بعد انقضاء برنامج الاستقرار وجهت السلطات الجزائرية رسالة في 30 مارس 1995، إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، تطلب فيها مساهمة من الصندوق.

بمقتضى الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي تم الحصول ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق، وحسب الصندوق النقد الدولي فإن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج كانت كالتالي:¹

-تحقيق نمو متوسط من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

-تخفيض التضخم.

-التخفيض من عجز الميزانية.

-التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

-الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار.

-وضع إطار تشريعي للخصوصية.

-تنمية الادخار والوطن لتمويل الاستثمارات.

-التحكم في نمو النفقات العامة.

¹ - الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 211.

خلال الفترة 1995-1998 اتخذت عدة قرارات نذكر منها:

- حل وإعادة تنظيم والتطهير المالي للمؤسسات العمومية خصوصا بعضها.
- إنشاء شركات للتأمين على الصادرات.
- إنشاء البنوك الخاصة برأس مال محلي أو مختلط.
- إنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خصوصية المؤسسات العمومية.

بينما كانت الجزائر تشهد ارتفاعا متواصل في خدمة المديونية، وانخفاض العائدات الخارجية للدولة بصورة محسوسة. انطلاقا من سنة 1994 وأمام صعوبات تسديد مديونية التي بلغت قيمتها 29.64 مليار دولار أمريكي وفق المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي خلال آجال قريبة، قررت الجزائر إعادة جدولت الديون وتطبيق برنامج التكيف الهيكلي الذي أدى إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي وإلى زيادة البطالة وتفاقم مشكلة الفقر نتيجة غياب الاستثمارات وقد تميزت فترة التكيف الهيكلي بما يلي:

- فقدان أكثر من 360000 منصب شغل إلى جانب زيادة ظاهرة تسرب المدرسي حيث قدر ب600000 تلميذ سنويا.
- أكثر من 80% من البطالين لا يتجاوز سنهم 30 سنة.
- الأشخاص غير المؤهلين يمثلون نسبة 80% من البطالين.
- وجود 73000 بطل هم من صنف حاملين شهادات.
- أصبحت البطالة تتسم بأنها بطالة طويلة الأجل حيث انتقلت فترة البحث عن عمل من 24 شهر سنة 1989 إلى 30 شهر خلال 1998.
- ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث بنسبة 30%.

المبحث الثالث: وضعية البطالة في ظل البرامج التنموية 2001-2014

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: أثر البرامج التنموية على البطالة

أولاً- أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على معدلات البطالة (2001 - 2004):

لقد سجلت هذه الفترة استحداث قرابة 1 مليون منصب شغل، إلا أن الشيء الذي يمكن ملاحظته خاصة خلال هذه الفترة أن مناصب الشغل ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستثمارات العمومية وسيما برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وأجهزة تشغيل الشباب، ولا يزال تدخل الدولة في مكافحة البطالة بواسطة السياسات البديلة للشغل يحتل مكانة هامة في إنشاء مناصب العمل؛ وقد حقق برنامج الإنعاش الاقتصادي في مجال التشغيل النتائج المولوية:

الجدول (2) حجم العمالة ومعدل البطالة في الجزائر (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
الاستثمار العمومي بالمليار د.ج	357.395	452.93	516.504	638.036
حجم العمالة النشيطة	8568221	8625487	876232	9469946
حجم العمالة المشغلة	6228772	6639124	6684056	7798412
معدل البطالة (%)	27.3	25.66	23.72	17.65

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن معدلات البطالة في

الجزائر من خلال تطبيق برنامج الإنعاش للفترة 2001 - 2004 عرفت تراجعا محسوسا وانتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج السنوات التي سبقت، حيث وصل عدد البطالين عام 2001 حوالي 2.3 مليون عاطل عن العمل بنسبة 27.3% من إجمالي الفئة الناشطة، لينخفض عدد البطالين 1.6 مليون سنة 17.65% سنة 2004.

ثانيا - أثار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة للفترة (2005-2009):

جاء هذا البرنامج لاستكمال وتيرة النمو الاقتصادي وتقليص البطالة بإنشاء 2 مليون منصب شغل خلال هذه الفترة 2005-2009، وقد حقق برنامج دعم النمو في مجال التشغيل النتائج المالية:

الجدول(3): حجم العمالة ومعدل البطالة في الجزائر (2005 - 2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق العمومي بالمليار د.ج	806.905	1015.144	1434.638	1973.278	1946.311
حجم العمالة النشيطة بالآلاف	9492508	10109645	9968906	10315000	10544000
حجم العمالة المشغلة	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000
معدل البطالة (%)	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي - 2005 - 2009 ساهم في استحداث حوالي 1.5 مليون منصب عمل، لينخفض معدل البطالة إلى ما يقارب 10.2 % سنة 2009 بعد أن قدر سنة 2005 بـ 15.3 %، إذ نتج ذلك بسبب ارتفاع حجم العمالة من 8044220 سنة 2005 إلى 9472000 سنة 2009، وسجل قطاع البناء والأشغال العمومية النمو الأكبر في حجم العمالة خلال الفترة المعنية، ويرجع بالأساس إلى الديناميكية في النشاط التي ولدها البرنامج التكميلي لدعم النمو في هذا القطاع من خلال مخصصاته الكبيرة له، إضافة إلى قطاع الخدمات.

ثالثا - أثر برنامج توظيف النمو الاقتصادي على معدلات البطالة للفترة (2010 - 2014):

نظرا لديناميكية الجودة للبرامج السابقة، حاولت السلطات العليا الاستمرار في النهج واستهداف معدل البطالة أقل من 10 %، وقد حقق برنامج توظيف النمو الاقتصادي مجال التشغيل النتائج المالية:

الجدول (4): حجم العمالة ومعدل البطالة في الجزائر (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج العمومي بالمليار د.ج	1921.4	2140.2	2363	2433.6	2493.9
حجم العمالة النشيطة بالآلاف	10812000	10661000	11423000	11964000	11453000
الحجم العمالة المشغلة	9736000	9599000	10170000	10788000	10239000
معدل البطالة (%)	10	10	11	9.8	10.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

من خلال الجدول، نلاحظ أن برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014 شهد تسجيل معدلات البطالة لمستويات ثابتة تقريبا نتيجة وجود تقارب مابين الزيادة في العمالة النشيطة مقارنة بالعمالة المشغلة، حيث أنها بالرغم من خلق حوالي 1 مليون منصب عمل بي نسنتي 2010 و 2013 إلا أن حجم العمالة النشيطة ارتفع بنفس النسبة، كما نلاحظ فقد ان 0.5 مليون منصب لسنة 2014، وتعد سنة 2013 الأفضل كمعدل البطالة ب 9.8%، ويمكن القول أن برنامج توظيف النمو الاقتصادي لم يؤثر بشكل كاف على معدل البطالة رغم أن قيمة ماتم إنفاقه تتجاوز بكثير ماتم إقراره في البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذا يدل على أن التوسع في الطلب الكلي لم يعد ذو تأثير كبير على حجم العمالة الذي وصل إلى مستويات قصوى لا يمكن تجاوزها في ظل الجمود الكبير الذي يتميز به الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: سياسات التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر

نظرا للوضع المزري في قطاع التشغيل عقب الأزمة البترولية، وتفاقم مشكلة البطالة اضطرت الدولة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الظرفية لخلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة؛ برامج وسياسات التشغيل في الجزائر أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل، من خلال نشاط منظم للشخص العاطل عن العمل، يكسبه وضع اجتماعيا وماليا تحت مظلة الأجهزة والبرامج التالية :

أولاً- برامج وسياسات التشغيل المعتمدة على تمويل الدولة:

1- برنامج الشبكة الاجتماعية من خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهني

(DAIP)¹: في جوان 2008 شرع في تنفيذ إجراءات جديدة المساعدة على الإدماج المهني الموجه للباحثين عن العمل لأول مرة، هذا الجهاز تتكفل به الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعاون مع المديرية الولائية للتشغيل وتتمثل أهداف هذا الجهاز في تشجيع الإدماج المهني لشباب طالبي العمل المبتدئين، سواء كانوا من فئة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي أو الشباب خريجي التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني، وحتى الشباب بدون تكوين و لا تأهيل؛ بموجب هذا الإجراء فإن أصحاب المؤسسات المشغلة لليد العاملة ستستفيد من مساهمة الدولة في الأجر الأصلي للشباب الذي يتم تشغيله لمدة ثلاث سنوات من 12 ألف د.ج في السنة الأولى كما ستغطي وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي هذا الأجر ب 10000 د.ج، في السنة الثانية و ب 8000 د.ج في السنة الثالثة من عقد العمل الذي يحوزها لشباب حاملي الشهادات، إن مثل هذا الإجراء إذا ما تم احترام تطبيقه من طرف أصحاب المؤسسات سوف تكون له نتائج كبيرة في خلق مناصب عمل جديدة من شأنها التخفيض الملموس لمشكلة البطالة.

الجدول(5): الوظائف الجديدة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني (2011-2012)

السنوات	2010	2011
عدد الوظائف الجديدة (DAIP)	273141	660810
نسبة مساهمة الجهاز في نسبة التشغيل الكلية	2.81	6.88

المصدر: سعودي عبد الصمد، مرجع سابق، ص275.

¹- سعودي عبد الصمد، مرجع سابق، ص274.

2-برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE): يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقد ما قبل التشغيل باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب، وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز، ويقع مركز هذا الجهاز لدى وكالة التنمية الاجتماعية، ويخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب للفئة التي تفوق أعمارهم 19 سنة، و الحائزين على شهادة التعليم العالي، إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين (تقني سامي) والباحثين عن منصب شغل لأول مرة؛ و قد عرف هذا البرنامج تعديلات أهمها تحديد مدة عقد الإدماج وتحسين مخصصات الأجور لهذا البرنامج سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي، ثلاث سنوات قابلة للتجديد في قطاع المؤسسات والإرادات العمومية وفي الهيئات والمؤسسات العمومية ذات التسيير الخاص¹.

الجدول(6): الوظائف الجديدة في إطار عقود ما قبل التشغيل (2001- 2009)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الوظائف	6614	4683	4805	52172	48718	41375	62382	55977	21929

المصدر: دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2013، ص222.

3- برامج التشغيل الفصلية ذات المنفعة المحلية (ESIL): وهو يعد بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة، ويتلخص هذا البرنامج في إدماج الشباب البطال، الذين لا يحوزون على مؤهلات، أو الذين يمتلكون مؤهلات بسيطة وتتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة، وترمي هذه الترتيبات إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12 شهرا، وتتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية، ويسير هذا الجهاز بالتنسيق بين وكالات التنمية الاجتماعية ومديريات النشاط الاجتماعي²

¹ - عبد الصمد سعودي، نفس المرجع، ص275.

² - مرجع نفسه، ص275.

الجدول(7) الوظائف الجديدة في برامج التشغيل الفصيلة ذات المنفعة المحلية (2001-2011)

السنوات	الوظائف
2001	89000
2002	70500
2003	72500
2004	72500
2005	62581
2006	104408
2007	126266
2008	131576
2009	130976
2010	62161
2011	173023

المصدر: دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، مرجع سابق، ص224.

من الجدول يظهر لنا التذبذب الكبير لمناصب المستحدثة من خلال برنامج التشغيل الفصيلة ذات المنفعة المحلية، و أهمما يمكن تفسير هذا التذبذب بتشبع الجماعات المحلية بالعمالة.

4-برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة

(TUP.HIMO):أنشأ هذا الجهاز سنة 1997 ، و يهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب و يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق إدماج اجتماعي من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشآت القاعدية المحلية؛ وإنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل وتخص العناية بشبكات الطرقات والري و المحافظة على البيئة والغابات و غير ذلك¹.

الجدول(8): الوظائف الجديدة برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (2001-2011)

السنوات	الوظائف
2001	11811
2002	17257
2003	16745
2004	11797
2005	10820
2006	19936
2007	19131
2008	12973
2009	15964
2010	12098
2011	12220

المصدر: دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، مرجع سابق، ص223.

¹- دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، مرجع سابق، ص222.

ثانيا- برامج وسياسات التشغيل المعتمدة على المبادرات الخاصة : تتمثل في تلك البرامج التي تعتمد على صيغة أخرى في الإدماج، وهي دعم المبادرين من أجل خلق نشاطات لحسابهما لخاص، وهذا من خلال هياكل كل من جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) وجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): تم الشروع في الجهاز الجديد للإدماج المهني اتجاه الشباب منذ السداسي الثاني من سنة 1997، كما أن الهيئة المختصة المعروفة باسم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، هي التي كلفت بتأطير وتطبيق هذا الجهاز، ومن أهم مهامها :

1-تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار المشاريع الاستثمارية وتمويلها.

2-تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتدريب والتشغيل والتوظيف الأولي.

3-القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع ومساعدتهم عند الحاجة.

4-إنشاء مناصب شغل دائمة للشباب البطالين البالغين من العمر 19 إلى 35 سنة.

وكانت حصيلة هذا الجهاز في فترة تطبيق برامج الاستثمارات العمومية (2001-2014):

الجدول(9): الوظائف الجديدة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(2001-2014)

السنوات	2009-2001	2014-2010	2014-2001
عدد الوظائف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	233281	227200	460481

المصدر: دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، مرجع سابق، ص227.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن هناك تقارب في عدد المناصب المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بين الفترتين، وهذا يرجع للتوسع الكبير في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)، خاصة بعد ما يعرف بأحداث السكر والزيت جانفي 2011، في إطار ما يعرف بشراء السلم الاجتماعي.

2-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):وهي آلية جديدة أنشأت سنة 2004وتهدف إلى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة ودعمها، تشكل الوكالة إحدى الوسائل الفعالة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص التخفي فمن حدة البطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي و خاصة لدى فئة الإناث، وتنمية روح المقاوله التي تساعد الأفراد في اندماجهما لاجتماعي؛ والجدول التالي يبين تطور عدد مناصب الشغل التي تم خلقها في إطار هذا الجهاز.

الجدول(10): الوظائف في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (2001- 2011)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الوظائف	4994	38325	64171	127320	218421	295547	456917	677412
مساهمة الوكالة في التشغيل	0.06	0.43	0.75	1.39	2.31	3.04	4.77	6.66

المصدر: إحصائيات ANGEM على الموقع الإلكتروني: www.angem.dz

من خلال الجدول تشير الإحصائيات الواردة أن نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف الإجمالي قد انتقلت من 0.06% لسنة 2005 إلى 6.66% سنة 2012 ، وهو ما يبين فعالية هذا الجهاز في التشغيل.

3-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: إن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قد جاء لأجل خلق آلية الأنشطة الممارسة من طرف البطالين المرقبين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 - 50 سنة، ولتكفل بالأشخاص المسرحين من العمل لأسباب اقتصادية، فهو يعمل على إعادة إدماجهم في العمل، وذلك من خلال المنحة المقدمة للبطالين مع البحث عن الشغل الذي يتكفل به مركز البحث عن الشغل التابع للصندوق؛ ويمكن تلخيص أهم إجراءات الصندوق فيما يلي¹:

1- دفع تأمين من البطالة ومراقبة المنظمين إلى الصندوق لمدة قدرها 70 شهرا.

¹ - دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 227.

2- الدعم و المساعدة من أجل الرجوع إلى العمل.

3-المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو

التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين.

الجدول(11): الوظائف الجديدة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (2001-2014)

السنوات	2009-2001	2014 -2010	2014 -2001
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	23155	47800	709555

المصدر: دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص227.

4-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار

الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات و المكلفة بالاستثمار، تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛ خولت لهذه

المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير استثمار مهمة تسهيل وترقية

وإصطحاب الاستثمار؛ تتولى المهام التالية¹:

1-تستقبل وتتصح وتصطبب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية.

2-تطلع المستثمرين من خلال خاصة موقعها على الانترنت وركائزها الدعائية ومختلف

نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر وفي الخارج.

3-تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي

آجال قصيرة.

4-تحرص على التنفيذ المتفوق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية(الجمارك،

الضرائب... الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار.

5-تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية

المعنية.

¹- نفس المرجع، ص227.

الجدول(12): الوظائف في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2012)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الوظائف	30674	37579	25007	44244	62887	91808	97698	72440	67594	13382	91415

المصدر: إحصائيات ANDI على موقع الانترنت WWW.ANDI.DZ

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ التطور الكبير في مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، علما أن الوكالة تقوم بتقديم الاستثمارات في جل القطاعات ولكل الأطراف كانت عامة أو خاصة بشقيها المحلي والأجنبي، هذا ما سمح لها بزيادة عدد المناصب من 30467 منصب سنة 2002 إلى 133824 منصب سنة 2011.

الجدول(13): خصائص مختلف أجهزة التشغيل في الجزائر

الهيئات	الوصاية	المهام	الفئات والأشخاص المعنيين	الأجهزة
الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM التي أنشأت 1990	وزارة التشغيل والتضامن الوطني	ضبط سوق العمل. تنفيذ برامج خاصة بالتشغيل.	جميع الأفراد الذين يعرضون خدمات عملهم	
وكالة التنمية الاجتماعية أنشأت (ADS)	وزارة التشغيل والتضامن الوطني مصالح رئاسية الحكومة	إعانة السكان المحرومين ترقية تطوير التشغيل	-الأشغال بسن 60 فما أكثر بدون مداخيل. -الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخيل. -الجامعيين والتقنيين الساميين الباحثين عن أول منصب شغل.	الشبكة الاجتماعية: IAIG AFS التنمية الجماعية التساهمية القرض المصفر برنامج TUPHIMO الجزائر البيضاء برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE) مناصب الشغل الموسمية ذات المحلية المبادرة (ESIL)
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)	مصالح رئاسة الحكومة +وزارة التشغيل والتضامن الوطني	الإعانة على إنشاء النشاط للشباب العاطل على العمل	طالبى مناصب الشغل سنهم بين 19-35 سنة مع إمكانية التوسيع لذوي سنة 40	المؤسسة المصغرة التي تقل تكلفتها عن 10 ملايين د.ج
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)	وزارة العمل والتضامن الاجتماعي	إدماج العاطلين على العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة	العاطلين من 35-50 سنة المسجلين منذ 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة. المستفيدون من الصندوق للتأمين على البطالة.	مركز البحث حول التشغيل. مركز إعادة العمل المستقل. تمويل إنشاء النشاطات بـ 5 ملايين د.ج كحد أقصى
الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل ANSEM	وزارة التشغيل والتضامن الوطني	تسيير القروض المصغرة	نساء بالمنزل الحرفيين الصغار المستفيدين الشباب العاطلين عن العمل	القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 50000 و 400000 د.ج
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)	وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة وترقية الاستثمار	تستقبل وتنصح وتضطحب المستثمرين	المستثمرين المحليين والأجانب	الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لتجهيزات تخفيض الرسوم الجمركية إلى 5% المستورة من الخارج.

المصدر: دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 220.

خلاصة الفصل

إن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي آلت إليها الجزائر في عقد الثمانينات خاصة في منتصفه من ارتفاع الديون وانهيار أسعار البترول واختلال التوازنات الداخلية والخارجية جعلها تقوم بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية في بداية التسعينات، باتفاقها مع المؤسسات المالية الدولية بهدف استرجاع التوازنات الاقتصادية فتمكنت من تحقيق مبتغاها من ذلك، كتحقيقها لأدنى معدل تضخم عام 2000 وتحقيق نوع من الاستقرار المالي نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادي.

خاتمة

إن مظاهر التخلف الناتجة عن الأداء السلبي للمؤسسات الاقتصادية بسبب سوء اختيار التوليفة الاقتصادية المناسبة للمفاضلة بين المؤشرات الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية يجعل من الاختلالات الهيكلية صفة ملازمة لجل الدول، الأمر الذي يؤثر سلبا على التوازنات الكلية في ظل عدم فعالية الإجراءات التصحيحية الذاتية المعتمدة من حين لآخر، وبالتالي يتحتم على هذه الدول اللجوء إلى مؤسسات المالية الدولية لطلب المساعدة من خلال برامج معينة تعرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي.

إذ كان الهدف من برامج الإصلاح الاقتصادي استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية المفقودة فإن لها آثار أخرى على الجانب الاجتماعي خاصة ظاهرة البطالة، الذي يعتبر مشكلا يدرس من كل الجوانب نظرا لخطورته، ونحن في هذا البحث تطرقنا إلى دراسة أثر هذه الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر على البطالة خلال الفترة المذكورة آنفا من جانب القياس الاقتصادي.

أكدت العديد من التجارب الدولية التي طبقت فيها هذه الإصلاحات الاقتصادية تدهور أوضاع الشغل في بداية تطبيقها أي في المدى القصير إلا أن النجاح الاقتصادي لهذه الإصلاحات سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة تنشيط الدورة الاقتصادية وإلى إعادة تخصيص الموارد المتاحة بشكل يناسب وأهداف التنمية، الشيء الذي يسمح باستحداث فرص عمل جديدة إذا ما اعتمدت الإجراءات اللازمة.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

من خلال دراستنا توصلنا إلى إثبات صحة الفرضيات الموضوعية والتي تتمثل فيما يلي:

❖ تعتبر الإصلاحات الاقتصادية ضرورة ملحة فرضتها الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها الجزائر.

خاتمة

❖ تعتبر الإصلاحات الاقتصادية ضرورة ملحة للتخفيف من البطالة.

نتائج الدراسة:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- ❖ آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة، وتحقيق هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح وهو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار وبالتالي رفع مستوى التشغيل.
- ❖ لمواجهة ظاهرة البطالة انتهجت الجزائر ساسة اتفاقية لزيادة الاستثمارات وتوفير مناصب شغل.
- ❖ الإصلاح الاقتصادي هو عملية إعادة توجيه سياسات اقتصادية للمواءمة بين موارد الإنتاج المحدودة واحتياجات المجتمع اللامحدودة ومواجهة الاختلالات وتحقيق التوازن الاقتصادي العام.
- ❖ إن تراجع حجم استثمارات الدولة أدى إلى تقلص فرص التشغيل، كما أن إلغاء الدعم ورفع الضرائب أدت إلى تدهور القدرة الشرائية وتراجع حجم الإنتاج وارتفاع تكلفته.
- ❖ عملت الإصلاحات الاقتصادية على تخفيض معدلات التضخم وزيادة الإنفاق العام ما أدى إلى رفع معدلات النمو بالطريقة التي تولد مناصب شغل.

آفاق البحث:

- ❖ أهم النتائج المحققة من وراء الإصلاحات الاقتصادية.
- ❖ الإصلاحات الاقتصادية والاستثمار في الجزائر.
- ❖ العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- ❖ واقع التشغيل في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

- 1) أحمد حويطي وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998
- 2) حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2005
- 3) رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشر، مصر، 1992
- 4) زينب صالح الأشوح، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003
- 5) عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر
- 6) عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر
- 7) عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2011.
- 8) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003
- 9) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003
- 10) عبد المطلب عب الحميد، السياسات الاقتصادية: تحليل كلي وجزئي، زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997

- (11) فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2007
- (12) محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة -أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات-، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2003
- (13) محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997
- (14) محمد ناظم حنفي، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، مصر، 1992
- (15) ناصر دادي عدون عبد الرحمان عايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010

❖ الرسائل والأطروحات الجامعية:

- 1)تهاني فتحي إبراهيم على رضوان، تقييم برامج التكيف الهيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 2000
- 2)حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 1995
- 3)دحمانى محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2013

- 4) زكريا دمدوم، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري لفترة (1990-2000): دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002
- 5) سعودي عبد الصمد، تقييم برامج الاستثمارات العمومية انعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016
- 6) العايب عبد الرحمان، البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2004
- 7) عماد حسنين سليم الصعيدي، أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة الضريبية في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2004
- 8) فايز عبد الهادي أحمد، سياسة الإصلاح الاقتصادي وأثرها على اقتصاديات صناعة الخزف والصيني في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 2000
- 9) فضل علي ناجي قاسم، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على الأداء المصرفي في الجمهورية اليمنية خلال (1990-1998)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000
- 10) لموتي محمد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016
- ❖ **المقالات والملتقيات:**

- 1) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات الرأس مالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر، 1997،

2) نذير عبد الرزاق بن يوسف نوة، ملتقى بعنوان: انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر

❖ **المجلات:**

1) أسامة عبد المجيد العاني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التصحيح

الاقتصادي في أقطار عربية مختارة، مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات العربية

المتحدة، العدد 72، 2002

2) بشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطية منها، مجلة

اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004،

3) سهير محمود معتوق، سياسات التصحيح الهيكلي في البلدان النامية، المجلة

العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، القاهرة، مصر، المجلد 5،

العدد 2، 1991

❖ **المراجع باللغة الأجنبية:**

- 1) ONU, Rapport mondial sur le développement humain, De Boeck Université, Bruxelles, 2000,
- 2) ONS, Données statistiques, Activité, emploi et chômage, Algérie, 2008

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المخلص :

إن برامج الإصلاح الاقتصادي تضمنت تدابير تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سوق العمل، كالخصخصة مثلاً و ما ترتب عنها من غلق مؤسسات بأكملها وتصفيتها وتسريح عمالها، وكذلك ما ترتب عن بعض السياسات الإصلاحية كسياسة تخفيض قيمة النقد من انخفاض الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة والاستثمارية وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار وما لذلك من آثار بالغة على حجم العمالة.

ففي الجزائر تشير التقديرات الرسمية لجهاز التعبئة العامة والإحصاء إلى أن السنوات التالية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي قد شهدت انخفاضاً مطلقاً في عدد المشتغلين ، كما أن معدلات البطالة عرفت ارتفاعاً في السنوات الأخيرة حيث قدرت بـ 29.8% سنة 2000. ونتيجة لبرامج التخفيف من نتائج الإصلاحات الاقتصادية وصل معدل البطالة إلى 10% سنة 2009. وقد حاولنا في هذه الورقة البحثية إبراز انعكاسات هذه الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: البطالة، التشغيل، الإصلاحات الاقتصادية، التعديل الهيكلي، الخصخصة

résumé

Les programmes de reforme économique comprennent des mesures qui ne sont pas sans influence négative sur le marché du travail, telles que la privatisation et l'ouverture du marché à la concurrence. Celles-ci ont été accompagnées par la fermeture et la liquidation des entreprises qui ont causé la réduction des effectifs et l'augmentation ainsi le nombre de personnes partant à la retraite anticipée ou au chômage. Des politiques de réforme économique comme celle de la réduction de la valeur de la monnaie qui a causé la réduction des importations de matières premières, de marchandises intermédiaires et le volume d'investissement ont des impacts majeurs sur le marché de l'emploi. El Algérie, les estimations officielles indiquent que les premières années suivant l'application du programme de reforme économique ont connu une baisse absolue en matière de nombre de travailleurs. Les taux de chômage ont également connu une nette augmentation ces dernières années ou l'on enregistre un taux de 29.8% en 2000. le taux de chômage a connu une nette régression en 2009, on estime à 10% et ce à cause de l'allégement des programmes de reforme économique adoptés par l'Etat. Nous avons tenté dans cet article de présenter les conséquences désastreuses des reformes économiques sur le marché de l'emploi et le chômage en Algérie. privatisation

Mots-clés: chômage ، l'emploi·reformes économiques ،privatisation résumé